الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.15

Distr.: General

25 February 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٥

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا ..... (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية* (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات* (تابع)

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما سوية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/54/3، A/54/69-E/1999/8، و Add.1، A/54/289، و 340، A/C.3/54/2، A/C.3/54/L.3، و L.4 و L.5 و L.6)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/54/3، و 186، A/54/293-E/1999/119، A/54/314-S/1999/942، A/C.3/54/L.7)

١ - **السيد تارابرين** (الاتحاد الروسي): قال إنه يجب الانتفاع إلى أقصى حد من إمكانيات الأمم المتحدة بغية تحديد استراتيجية واحدة للمجتمع العالمي في مجال مكافحة الجريمة، ورحب بما اتخذته المنظمة من خطوات عملية لمكافحة الجريمة وبتركيزها على المجالات ذات الأولوية للتعاون على مكافحة الجريمة. وأضاف أن وفده يثني بشكل خاص على الأعمال التي أنجزت في الدورة الثامنة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ويؤيد مشاريع القرارات التي أوصي بأن تعتمدها الجمعية العامة. وأعلن أن الاتحاد الروسي يثني أيضا ثناء عاليا على أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وهو مستعد لدعم أنشطتها بالكامل لكي يتسنى إكمال وضع مشاريع الاتفاقية والصكوك القانونية الدولية الإضافية الثلاثة في عام ٢٠٠٠.

٢ - ومضى قائلا إن التعاون الدولي على مكافحة الجريمة يجب أن يدعم بتدابير كافية على الصعيد الإقليمي. وذكر أن ذلك يشكل أولوية رئيسية من أولويات كمنولث الدول المستقلة، الذي ستكون تجربته في ذلك الميدان مفيدة للبلدان الأخرى. وسينعقد مؤتمر وزراء مجموعة الـ ٨ بشأن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في موسكو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وسيواصل العمل الذي بدئ به في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وتشمل أهداف المؤتمر مضاعفة ما تبذله الوكالات المعنية بإنفاذ القوانين من جهود لمناهضة الجريمة عبر الوطنية، ولا سيما في ميدان الجريمة المالية، ومكافحة الجريمة في مجال التكنولوجيا المتقدمة.

٣ - وواصل كلامه قائلا إن الاتحاد الروسي، الذي يتخذ على الصعيدين الوطني والدولي تدابير قوية لمكافحة الجريمة، قد وقع مؤخرا الاتفاقية الأوروبية لعام ١٩٩٠ بشأن غسيل الأموال والبحث عن إيرادات الجريمة والاستيلاء عليها ومصادرتها، كما صدق على الاتفاقيات الأوروبية بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية. وبين أن حكومته تسعى أيضا إلى إقامة نظام يمكن الوثوق به من العلاقات القانونية الثنائية مع البلدان الأخرى في ذلك الميدان. وتشكل الجهود الرامية إلى محاربة الفساد وغسيل الأموال عنصرا رئيسيا من العناصر المكونة لأنشطة الاتحاد الروسي في مجال مكافحة الجريمة. وأشار إلى أن الفساد وغسيل الأموال ليسا مشكلة الاتحاد الروسي وحده، وإلى أن بلده أثبت مرارا استعداده لمكافحتهما على كلا الصعيدين الوطني والدولي.

٤ - وقال إن الاتحاد الروسي، الذي هو طرف في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة المخدرات، يدعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك حتى الآن إلى الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية الأساسية في ذلك الميدان لكفالة عالميتها، ويشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للوثائق التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وأعلن أن بلده يؤيد قرار الجمعية العامة ١١٥/٥٣ بشأن التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية، الذي يتضمن خطة عمل لتنفيذ الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية

لخفض الطلب على المخدرات. وأثنى ثناء عاليا على أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال تقديم المساعدة إلى الحكومة الروسية وأعرب عن أمله في أن يتسنى التوصل إلى اتفاقات عملية كبرى تمنح زخما جديدا للتعاون بين بلده وبين الأمم المتحدة في مجال مكافحة الجريمة.

٥ - وقال إن الاتحاد الروسي مستمر في مضاعفة أنشطته ضد إساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها. وقد دخل حيز النفاذ من وقت قريب قانون بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، ويجري تعزيز وكالات إنفاذ القوانين التي تتعامل مع الجرائم المرتبطة بالمخدرات، كما تجري إقامة مراكز لمعالجة وتأهيل مدمني المخدرات. وذكر أن بلده أنشأ شبكة من الاتفاقات الثنائية الحكومية الدولية والمشتركة بين الوكالات بشأن التعاون على مكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات. كما يجري أيضا توسيع التعاون في ذلك الميدان داخل كمنولث الدول المستقلة. والاتحاد الروسي مستعد للتعاون مع جميع الدول في محاربة الجريمة الدولية والإتجار بالمخدرات.

٦ - **السيد جاياناما** (تايلند): تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، فقال إن الارتفاع المفاجئ في استعمال المنشطات الأمفيتامينية يثير قلقا خاصا بالنسبة إلى جنوب شرق آسيا بالنظر إلى أنه يشكل تهديدا بالغا للصحة والتنمية الاجتماعية في المنطقة. وأضاف أنه ينبغي بذل جهد شامل لمعالجة جميع جوانب مشكلة المخدرات؛ كما يجب أن تتخذ في وقت واحد وعلى نحو متوازن تدابير للحد من الطلب والعرض مع إجراءات متابعة قوية. وأثنى على الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة لاعتمادها الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، وأعرب عن تقديره لجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مجال التعاون مع البلدان للتشجيع على خفض الطلب.

٧ - ومضى قائلا إن رابطة دول جنوب شرق آسيا اعتمدت تدابير وقائية فضلا عن تدابير علاجية في معرض تصديها لجانبي العرض والطلب من مشكلة المخدرات. وقد شملت التدابير الوقائية تقوية مؤسسات الأسرة، وتوعية الجمهور بإساءة استعمال المخدرات، والوقاية عن طريق حملات التثقيف والإعلام العام. غير أن الأزمة المالية الآسيوية أدت خلال السنتين الماضيتين إلى تعريض الأسر والمجتمع في المنطقة إلى ضغط بالغ الشدة، مما سهل انتشار إساءة استعمال المخدرات. وتطلب الأمر تصميم برامج لتلبية الاحتياجات المحددة لجماعات مستهدفة مختارة، وبخاصة الأطفال والشباب. وواصلت الرابطة اتخاذ تدابير جدية مستدامة للقضاء على مشكلة عرض المخدرات وتناقلها عبر البلدان في جنوب شرق آسيا. وبلغ من نجاح استراتيجية استبدال المحاصيل التي طبقتها الرابطة أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أخذ ينظر في أمر اتخاذ تجربة جنوب شرق آسيا في هذا الخصوص نموذجا يحتذى بالنسبة إلى الجهود المماثلة في الأماكن الأخرى.

٨ - وواصل كلامه قائلا إن الرابطة تضاعف جهودها الرامية إلى تنفيذ التدابير العلاجية، وهي تشمل معالجة الذين يسيؤون استعمال المخدرات، وقمع الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالمخدرات غير المشروعة، وتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القوانين، وتبادل المعلومات والخبرات. وكان إنشاء الوكالة الدولية لإنفاذ القوانين في تايلند من وقت قريب، وهي معهد لإعداد ضباط إنفاذ القوانين المنتمين إلى بلدان الرابطة، بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح. وتم تعليق المزيد من الأهمية على التعامل مع الممارسات التي تساعد على تنشيط صناعة المخدرات مثل غسل الأموال. والرابطة تعلق أهمية كبيرة على مكافحة غسل الأموال عن طريق التدابير الوطنية الفعالة وجهود التعاون الإقليمي. وبلدان الرابطة ملتزمة بأن تعتمد بحلول عام ٢٠٠٣ تشريعات وبرامج وطنية لغسل

الأموال، كما أنها أكدت من جديد دعم الرابطة للمقررات الرئيسية المتخذة في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية.

٩ - وبين أن القضاء على الإتجار غير المشروع بالمخدرات يتطلب التزاما وعملا مشتركين على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد عقدت بلدان الرابطة الكثير من الاجتماعات الإقليمية التي مهدت السبيل لبدء مبادرات جديدة وإعادة تأكيد الالتزامات القديمة. وفي إطار ذلك الجهد، ستستضيف تايلند في عام ٢٠٠٠ حلقة دراسية وزارية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تركز على مسألتي الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال. وبلدان الرابطة تثني على الدور الإيجابي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في تقوية التعاون بين بلدان المنطقة عن طريق توفير ما يلزم من الأموال والموارد والخبرة الفنية. وبفضل الدعم الذي تلقته من ذلك البرنامج، عقدت تايلند اجتماعات ثنائية بشأن التعاون مع ميانمار وكمبوديا. كذلك يستحق ذلك البرنامج الشكر على وضع إطار برنامجي للتعاون على مكافحة المخدرات في جنوب شرق آسيا. وقال أخيرا إن الرابطة تكرر نداءها للمجتمع الدولي أن يمد الرابطة بالدعم في الحرب التي تشنها على المخدرات وإنها مستعدة للإسهام في الجهد العالمي لمواجهة ذلك التحدي.

١٠ - **السيد روزا** (البرتغال): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي بشأن البندين قيد النظر. وأضاف أن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية كانت خطوة أساسية في تعبئة جهود المجتمع الدولي في ذلك الميدان. وأشار إلى أن الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات أكد بجلاء على ضرورة اعتماد استراتيجيات وطنية ودولية شاملة لخفض الطلب على المخدرات وعرضها معا ونص على مبدأ "تقاسم المسؤولية"، الذي يلزم جميع البلدان بمعالجة مشكلة المخدرات أينما وجدت.

١١ - ومضى قائلا إن لدى البرتغال خبرة أمدها حوالي ٢٠ عاما في مكافحة المخدرات وإدمان المخدرات، وهي تتبع استراتيجية وطنية متكاملة في ذلك الميدان تستند مبادؤها التوجيهية إلى نهج إنساني وذرائعي يهدف إلى خفض الطلب فضلا عن العرض. وتوخيا لخفض الطلب، تلتزم البرتغال بكل قوة بتعزيز منع إدمان المخدرات ومعالجة المدمنين وكفالة إعادة إدماجهم في المجتمع. وهي توجه اهتماما خاصا إلى إعداد برامج لخفض الضرر بغية الإقلال إلى أقصى حد من الأضرار التي يسببها إدمان المخدرات للفرد وللمجتمع على السواء. وبين أن الاستراتيجية الوطنية ترمي إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة المخدرات، وإلغاء تجريم استعمال المخدرات، والتركيز على الوقاية الأولية بإعطاء الأولوية لخطط العمل الموجهة نحو الشباب، وكفالة تزويد جميع المدمنين بإمكانية الحصول على العلاج والاستفادة من آليات إعادة الإدماج، وتوسيع نطاق برامج خفض الضرر، وتعزيز محاربة الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال بتحسين الروابط مع مختلف السلطات المعنية بالأمر. واختتم كلامه بقوله إن البرتغال ملتزمة بالتعاون الدولي، الذي هو أمر أساسي بالنسبة إلى جهود مكافحة المخدرات، وهي تقوم بدور نشط في ذلك الخصوص بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الإيبيرية - الأمريكية، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

١٢ - **السيد ريغمي** (نيبال): لاحظ أن المشكلة المعقدة التي يمثلها إنتاج المخدرات وإساءة استعمالها والإتجار بها قد اكتسبت مركز الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومكافحتها تتطلب الجهود العازمة من جانب المجتمع الدولي. ولهذا فإن وفده يرحب بمشاركة الأمم المتحدة في هذه المكافحة وبتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة

A/54/186. وهو يقدر المساعدة القانونية والتقنية التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عقب الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة ويأمل في مضاعفتها.

١٣ - وذكر أن نيبال ملتزمة كل الالتزام بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والإتجار بها. وهي إلى جانب كونها طرفا في الاتفاقية الدولية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية قد اتخذت إجراءات تتسق مع اتفاقيات أخرى ذات صلة من اتفاقيات الأمم المتحدة، من بينها صوغ سياسة وطنية لمكافحة المخدرات واستراتيجية وطنية لخفض الطلب عليها واعتماد قانون مكافحة المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تحسينات على نظاميها القضائي والقانوني، وزيدت مرافق المعالجة والتأهيل والجهود الرامية إلى التعريف بأخطار إساءة استعمال المخدرات.

١٤ - ومضى قائلا إن نيبال، بوصفها عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، هي طرف في الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي تعمل مع الأعضاء الآخرين لتعزيز الأنشطة المتصلة بمكافحة المخدرات. ولكونها تؤمن بأن للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني دورا حاسما تقوم به في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والإتجار بها، فإنها تشجع أنشطتها بشكل خاص في ميداني معالجة ضحايا إساءة استعمال المخدرات وتأهيلهم، وإسداء المشورة إلى أسر الضحايا، ونشر المعلومات.

١٥ - وقال إن نيبال، وقد أخذ عقد مكافحة إساءة استعمال المخدرات يقترب من نهايته، تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تشجيع التعاون في إنفاذ القوانين، والحظر، وإنشاء دوائر استخبارات، وإعداد آلية موحدة لجمع وتحليل ونشر المعلومات المتصلة بإساءة استعمال المخدرات والإتجار بها.

١٦ - **السيد بهاتي** (باكستان): قال إنه بالرغم من إحراز شيء من النجاح في تحقيق أهداف عقد مكافحة إساءة استعمال المخدرات، فإن جوانب التقدم في التكنولوجيا والنقل وحرية التنقل بلغت حدا جعل الإتجار غير المشروع بالمخدرات لا يزال يمثل نحو ٨ في المائة من التجارة العالمية ومشكلة غسل الأموال المرتبطة به تمثل من ٢ إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وأشار إلى أن المجتمع الدولي أبدى في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة عزما جماعيا على معالجة مشكلة المخدرات العالمية على نحو شامل ومتوازن، مع التأكيد بالتساوي على خفض الطلب على المخدرات وعرض المخدرات.

١٧ - ومضى قائلا إن خفض الطلب أمر لا غنى عنه، ولهذا فإن وفده يتطلع إلى اعتماد خطة العمل المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات في الدورة الحالية للجمعية العامة. ويمكن للتنمية البديلة أيضا أن تفعل الكثير للتخفيف من مشكلة المخدرات، من حيث أنها تقلل من اعتماد المزارعين الاقتصادي على المحاصيل غير المشروعة وتساعد على إدماج المناطق التي كانت تزرع فيها تلك المحاصيل في الاقتصادات الوطنية.

١٨ - وواصل كلامه قائلا إن باكستان، بوصفها نصيرا قويا لتنسيق الجهود الدولية في مجال مكافحة المخدرات، هي طرف في اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث ذات الصلة كلها، وقد صدقت على بروتوكول عام ١٩٧٢ القاضي بتعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١. وهي أيضا طرف في الاتفاقية المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وقد أسهمت في إنشاء لجنة مكافحة إساءة استعمال المخدرات

التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي. هذا إلى أن لبلده اتفاقات مع جميع البلدان المجاورة بشأن تبادل الاستخبارات المتصلة بالمخدرات، وهو يتعاون بصورة وثيقة مع البلدان الأخرى على مكافحة مشكلة المخدرات.

١٩ - وبين أن باكستان ضحية كبرى من ضحايا ثقافة المخدرات: فقد انتقلت خلال ٢٠ عاما من كونها بلدا يكاد يخلو تماما من المخدرات إلى بلد يبلغ عدد مدمني الهيروين فيه ١,٢ مليون. بيد أنها تمكنت، بالتنفيذ الأمين لبرنامج العمل العالمي وغير ذلك من الجهود الناشطة، من خفض إنتاج الأفيون، الذي بلغ ٨٠٠ طن في أواسط الثمانينات، بنسبة ٩٥ في المائة، كما أخذت في تقليص مرور المخدرات في إقليمها. وتمكنت بفضل ما تلقته من معونة تقنية ومالية قيمة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أن تبدأ في شباط/فبراير تنفيذ الخطة الوطنية الكبرى لمكافحة إساءة استعمال المخدرات التي أعدت بالمشاركة الكاملة من حكومات المقاطعات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٢٠ - وذكر أن تجربة باكستان تبين أن إساءة استعمال المخدرات لها آثار سلبية مفرطة على المرأة بسبب ما تؤدي إليه من العنف المنزلي وانهيار الأسر. ولهذا فقد بذل جهد خاص لإدماج القضايا المتصلة بنوع الجنس في الخطة الكبرى. ويشكل خفض الطلب موطن تركيز رئيسي في الخطة، وهو سيحقق بوسائل من أمثلتها الحملات الإعلامية، وتدريب الاخصائيين الصحيين على تقديم الرعاية المنزلية، وإنشاء مراكز للمعالجة والتأهيل في المستشفيات الإقليمية. وتهدف الخطة أيضا، من خلال تدابير من بينها مشاريع واسعة النطاق في مجال التنمية البديلة، إلى القضاء التام على زراعة خشخاش الأفيون في باكستان بحلول عام ٢٠٠٠. وقد تم تدمير جميع مختبرات الهيروئين التي كانت توجد في باكستان بمحاذاة الحدود مع أفغانستان، والمأمول أن تصبح باكستان خالية من المخدرات بحلول عام ٢٠٠٣.

٢١ - واختتم كلامه بقوله إنه يجري تكثيف التدابير التي تتخذ للقضاء على مرور المخدرات غير المشروعة في باكستان، كما يجري تحسين جمع الاستخبارات وتبسيط إجراءات التحقيق في الإتجار بالمخدرات ومقاضاة المتجرين بها. وينص قانون مكافحة المخدرات الصادر مؤخرا على مصادرة الأصول المتولدة عن المخدرات وعلى توقيع عقوبات صارمة، من بينها عقوبة الإعدام، على المتجرين بها.

٢٢ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت إن مكافحة المخدرات دوليا مسؤولية مشتركة تتطلب اتباع نهج متكامل ومتوازن يولي الاحترام الكامل لسيادة الدول وسلامة أراضيها ولجميع حقوق الإنسان. وأضافت أن بلدها طرف في جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وأنه يؤمن بأن المخدرات تتهدد الشباب والمجتمع بخطر كبير. كما أن غسل الأموال الناتجة عن الإتجار غير المشروع بالمخدرات، واستخدام تلك الأموال في تمويل أنشطة غير شرعية مثل تقديم الدعم المالي لحركات التمرد المسلحة التي تهدد الحكومات الشرعية، أمر يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ويوجب التعاون بين المجتمع الدولي والهيئات الدولية ذات الصلة.

٢٣ - ومضت قائلة إن السودان نفسه لا يواجه مشكلة خطيرة فيما يتعلق بالمخدرات، ولكن وضعه الجغرافي يسهم في إمكان تهريب المخدرات عبر أراضيه. ولهذا فإنه يستمر في اتخاذ كل التدابير لمكافحة المشكلة، وسن تحقيقا لهذا الغرض تشريعات تشمل المعاقبة بالإعدام على الإتجار بالمخدرات. وذكرت أن بلدها يرى أن لكل دولة حقا سياديا في سن القوانين التي تراها مناسبة، وأن السودان يحترم خيارات البلدان الأخرى ويتوقع إيلاء احترام مماثل لخياراته. وأضافت أن وفدها يود أن يوضح هذا الأمر بالنظر إلى مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد

الأوروبي عن هذا الموضوع وأن يشير إلى أن مسالة عقوبة الإعدام لا تزال من المسائل التي لم ينعقد حولها توافق في الآراء حتى الآن.

٢٤ - وتطرقت إلى تقرير الأمين العام (A/54/340) عن المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، فقالت إن الأمين العام أشار فيه إلى ضخامة الرصيد غير المسدد من الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء. وأضافت أن وفدها يشدد على ضرورة تزويد هذا المعهد بالموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ برنامج عمله، وحثت على تخصيص موارد إضافية له لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٢٥ - **السيد دياو منغشينغ** (جمهورية الصين الشعبية): قال إنه في الوقت الذي تدل فيه نهاية الألفية على أنها فترة نمو سريع، نجد أن الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية، تستمر بوجه عام في تعريض الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للخطر. وأضاف أن الأمم المتحدة، وهي تعبر في ذلك عن قلق المجتمع الدولي إزاء تلك الحال، أخذت تزيد من اهتمامها بمنع الجريمة وبالعدالة الجنائية، وهو تطور يقدره وفد بلده ويؤيده في آن معا.

٢٦ - ومضى قائلا إن الحكومة الصينية نشطت في تنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الصادرين في نابولي، كما شاركت فيما يرتبط بذلك من أنشطة الأمم المتحدة. وبين أن القانون الجنائي الصيني يجسد على نطاق واسع الخبرة الدولية في مجال منع الجريمة ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أن وكالات إنفاذ القوانين الصينية، بفرقها الخاصة للتصدي لتلك الجرائم، قد حققت نجاحات ملحوظة في الجهود المشتركة التي اضطلعت بها مع نظائرها من وكالات البلدان الأخرى. والحكومة الصينية مستعدة لمزيد من التوسع في تعاونها مع سائر البلدان ومع المنظمات الدولية في مجالي منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٢٧ - وفي هذا الخصوص، يجب توجيه اهتمام جدي إلى التحضير للمؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمشاركة فيه. ويجب أن يستخدم المؤتمر بالكامل لتبادل الآراء والخبرات ووضع استراتيجيات ذات آثار مضاعفة ومبادئ توجيهية مشتركة لمنع الجريمة وللعدالة الجنائية. ويجب توجيه مزيد من الاهتمام لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يرتبط بها من بروتوكولات. وتوخيا لجعل تلك الصكوك مقبولة لدى عدد أكبر من البلدان، يجب أن تدمج فيها بالكامل النماذج العامة الواردة في الاتفاقيات الدولية القائمة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والمبادئ الأساسية المنظمة للمساعدة القانونية في مجال العدالة الجنائية. وعلى الدول المتقدمة النمو بوجه خاص أن تكون أكثر مرونة وتأخذ في الاعتبار الكامل اهتمامات البلدان النامية بشأن قضايا من قبيل مبدأ السيادة والمساعدة المالية والتقنية.

٢٨ - وواصل كلامه قائلا إنه يجب متابعة تعزيز الدور المركزي الذي تقوم به الأمم المتحدة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية فضلا عن الموارد المتاحة لها لتنسيق تلك المكافحة. ويجب مد أكثر البلدان النامية حاجة بالمزيد من موارد الأمم المتحدة المخصصة لما يرتبط بذلك من مساعدة تقنية. وأعلن أن وفد بلده يرى أن لكل بلد الحق في أن يتخذ جميع التدابير اللازمة، في ضوء قوانينه وظروفه الداخلية، لمعاقبة مرتكبي الجرائم الخطيرة. والصين تحترم ما أخذت به بعض البلدان من خيار إلغاء عقوبة الإعدام، وهي تأمل في إيلاء احترام

مماثل لخيارها هي لطرق حماية شعبها والحفاظ على استقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والخلافات على مسألة عقوبة الإعدام طبيعية ولا ينبغي لها أن تعيق التعاون الدولي في مكافحة الجريمة.

٢٩ - **السيد كروخمال** (أوكرانيا): تكلم باسم أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات هما من أشد التحديات خطورة في العالم الحديث: فهما لا يعترفان بحدود وطنية ويشكلان تهديدا للأمن الدولي. وأضاف أن للأمم المتحدة دورا هاما تقوم به في مجال تنسيق الجهود التي تبذلها الدول للتصدي لهاتين المشكلتين وتطوير القانون الدولي ذي الصلة، ويجب تعزيز قدرات هيئاتها المعنية بمنع الجريمة والمراقبة الدولية للمخدرات.

٣٠ - وفي هذا الخصوص، ترحب أوكرانيا ومولدوفا بالمؤتمر العاشر المقبل لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وهما تأملان في أن ينظر المؤتمر في مسائل العدالة الجنائية، ومنع الجريمة المنظمة، وسيادة القانون، ومشاركة المجتمع في منع الجريمة بوصفها مجموعة من المسائل التي يعتبر التعاون الدولي بشأنها أمرا حاسما بالنسبة إلى العالم أجمع. ومع أن العمل على الصعيد الوطني لا يزال ذا أهمية كبرى، فإنه يمكن أن يعزز كثيرا بالتعاون الثنائي والإقليمي والعالمي بمشاركة كاملة من الأمم المتحدة. ولهذا فإن وفدي أوكرانيا ومولدوفا يؤيدان العمل الجاري داخل الأمم المتحدة من أجل وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كما يؤيدان إصدار إعلان مكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية ومدونة السلوك الدولية للموظفين العامين وإعداد معاهدات نموذجية بشأن التعاون الدولي في المسائل الجنائية.

٣١ - ومضى قائلا إن مكافحة الجريمة والفساد هي من بين أولويات أوكرانيا. والحكومة آخذة في تنفيذ برنامج عمل بشأن منع الجريمة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، وقد أبرمت أكثر من ٦٠ اتفاقا للمساعدة القضائية مع بلدان أخرى. وهي تعمل أيضا على إعداد قانون عن مكافحة غسل الأموال. واهتمام أوكرانيا ومولدوفا بهذه الجهود يعبر عن الأثر السلبي للجريمة على اقتصاد كل منهما، وهذا عبء يزيد من تفاقمه استمرار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في هاتين الديمقراطيتين الناشئتين.

٣٢ - وأعلن أن أوكرانيا تؤيد بقوة الاستراتيجية التي تتبعها لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات كما تؤيد نتائج الدورة الثانية والأربعين لتلك اللجنة والدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وأشار إلى أن صنع السياسات والأنشطة العملية في إطار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات قد تمخضت عن مقررات هامة تبين كيفية تحقيق النجاح في مكافحة مشكلة المخدرات.

٣٣ - وذكر أن جهود أوكرانيا الإيجابية لحل تلك المشكلة تشمل تنفيذ برنامج وطني للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ لمناهضة إساءة استعمال المخدرات وتداول المخدرات بصورة غير مشروعة فضلا عن تشجيع التعاون الثنائي والإقليمي من خلال كيانات من قبيل مركز تبادل المعلومات المتعلقة بالمخدرات التابع لبلدان حوض البحر الأسود. وبين أن بلده استفاد من الخبرة الدولية ومن توصيات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إعداده لمجموعة موسعة من القوانين لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، كما أن الإجراء المتصل بانضمام أوكرانيا الى بروتوكول عام ١٩٧٢ القاضي بتعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ يقترب من الانجاز، وأوكرانيا ومولدوفا مهتمتان بمتابعة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية

للمخدرات ومركز منع الجريمة الدولية؛ وكلا البلدين يؤمنان بقدرة المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، على وقف تصاعد الجريمة وإساءة استعمال المخدرات.

٣٤ - **السيد بيرز** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الأمم المتحدة تتيح دفاعا قويا ضد الجريمة عبر الوطنية، تتمثل في التعاون الدولي، الذي يستطيع التعرف على الاتحادات الإجرامية وهدمها، ومقاضاة وسجن قادة الإجرام، وتجميد الأصول الإجرامية والاستيلاء عليها، واستحداث طرق لمناهضة الشبكات الإجرامية. يضاف إلى ذلك أن ما ولّده التعاون من أدوات وعلّمه من دروس وأتى به من وسائل اتصال معززة يمكن أن يعبأ ضد المخدرات والجريمة على السواء. وقد بدأ المجتمع الدولي، بالاستناد إلى تلك الدروس، في تخطيط استراتيجيات أنجع للألفية الجديدة، من بينها مشروع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكول المصاحب لها. وأضاف أن تلك المجموعة من الصكوك يجب أن تنجز بحلول عام ٢٠٠٠، لكي يتسنى بدء التنفيذ بصورة فعلية.

٣٥ - وأشار إلى أن هناك التزامات اضطلع بها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، كما حددت أهداف للوفاء بها. وأعلن أن مركز منع الجريمة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يحتاجان إلى دعم، وأن على جميع البلدان أن تزيد من مساهماتها في هاتين المنظمتين. وذكر أن حكومة الولايات المتحدة أسهمت في عام ١٩٩٩ بمليون من دولارات الولايات المتحدة في مركز منع الجريمة الدولية وبـ ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة في برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الأمر الذي يمثل في كلتا الحالتين زيادة بالغة بالنسبة إلى السنوات السابقة. وإيمانا من حكومته بأن البرامج الداخلية يجب أن تشكل حجر الزاوية بالنسبة إلى التعاون الدولي، فإنها خصصت أيضا ١٨ بليون من دولارات الولايات المتحدة في ميزانيتها لمكافحة المخدرات لعام ١٩٩٩ وذلك لغرض تنفيذ استراتيجية الولايات المتحدة الوطنية لمكافحة المخدرات، التي تهدف إلى القضاء على استعمال المخدرات في جميع مستويات المجتمع، وخفض استعمال المخدرات بنسبة النصف خلال العقد القادم، واستهداف مصادر التوريد الدولية. وقد خصص لخفض الطلب ما يقرب من ثلث الميزانية للسنة الحالية، مع التأكيد على تثقيف الشباب والآباء والأمهات والمرشدين؛ وقد اضطُلِع بحملة إعلامية لمكافحة المخدرات في أوساط الشباب يقصد بها أن تزيل من أذهانهم التصوير السحري لاستعمال المخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، عمدت الولايات المتحدة إلى تمويل مؤسسات في بلدان منشأ المخدرات تعنى بالتصدي لمنظمات المخدرات وأموال المخدرات والمحاصيل المنتجة للمخدرات.

٣٦ - وواصل كلامه قائلا إن الكثير من الأمم حققت نتائج ملموسة في سبيل القضاء على محاصيل إنتاج المخدرات غير المشروعة. غير أننا نجد في جنوب آسيا أن باكستان وإن تكن قد حققت مكاسب في خفض زراعة الخشخاش، فإنها لم تلق تعاونا من جميع البلدان المجاورة لها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء سريعا لمناهضة الزيادة في إنتاج الخشخاش في أفغانستان، الذي يعود بالأرباح على طالبان. وعلى حكومات بلدان شرق آسيا أن تعزز إجراءات الإنفاذ ضد إنتاج الأفيون، الذي بدأ في الانخفاض لأسباب من بينها رداءة الطقس. وقد اتخذت بلدان الأنديز الثلاثة المنتجة للكوكا جميعا إجراءات بالغة الأثر لخفض زراعة هذا المحصول. فخفضت بيرو زراعته بمقدار النصف، وتتوقع بوليفيا القضاء على زراعته خلال السنتين القادمتين. أما في كولومبيا فإن مجرمي المخدرات عمدوا إلى تقوية تحالفاتهم مع شبكات القائمين بحرب العصابات وهم يعملون على إحباط جهود حكومة ذلك البلد، وتلك مشكلة ينبغي أن تساعد على حلها جميع البلدان.

٣٧ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة تتطلع إلى مزيد من التعاون مع البلدان الأفريقية، التي تتصاعد فيها إساءة استعمال المخدرات والإتجار بها. وهي تزمع، في جملة أمور، أن تستمر في عقد منتديات سنوية مع جماعة تنمية الجنوب الأفريقي، والتباحث مع منظمة التعاون لمديري الشرطة في الجنوب الأفريقي وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي بشأن إنشاء أكاديمية دولية لإنفاذ القوانين في أفريقيا، والتعاون مع جنوب أفريقيا في المسائل المتصلة بالعدالة وإنفاذ القوانين، ومساعدة نيجيريا في الحرب التي تشنها على الجريمة الدولية.

٣٨ - وذكر أن الالتزامات التي اضطُلع بها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة بدأت في التأدية إلى عدد أكبر من الملاحقات القضائية في العالم كله. وقال إن الجهود الرامية إلى حرمان منظمات المخدرات من المواد الخام ذات أهمية حيوية، وقد أدت "عملية الأرجوان"، التي ترمي إلى اقتفاء آثار كل المعاملات التي تشمل برمنغنات البوتاسيوم، إلى ضبط ووقف عدد كبير من الشحنات. ولا يجدي استهداف البنى التحتية للمتجرين بالمخدرات طالما احتفظ هؤلاء بأرباحهم وملاذاتهم الآمنة. وعلى جميع البلدان أن تعتمد وتنفذ تشريعات لتجميد الأصول والاستيلاء عليها وإزالة حواجز معينة مثل السرية المصرفية. وبما أن المتجرين أخذوا في الانتقال إلى ملاذات تقع خارج البلاد، فإن الأمر سيحتاج إلى دبلوماسية ناشطة لإيجاد معايير دولية جديدة وللضغط على الولايات التي تمنح تراخيص استغلال قطاعاتها المالية للمجرمين والإرهابيين والنهابين.

٣٩ - وأضاف أن التقييمات ضرورية لكفالة إحراز التقدم. وقد بدأ العمل مؤخرا في نصف الكرة الغربي بآلية للتقييم من قبل الأنداد، وسيجري أول تقييم بها في عام ٢٠٠٠. وتشكل عملية تقارير التقييم الجديدة، التي تقدم البلدان بموجبها التقارير مرتين في السنة إلى لجنة المخدرات، التزاما ينبغي التقيد به بكل صرامة. كما ينبغي تعزيز أدوات مكافحة تجارة المخدرات لمواجهة اتحادات الإجرام الدولية. وفي عام ١٩٩٩، وقع الرئيس كلينتون وثيقة تتضمن أول استراتيجية بشأن الجريمة الدولية في التاريخ، وهي وثيقة ترمي إلى تعزيز حكم القانون، مع التأكيد على حرمان المجرمين الدوليين من الملاذات الآمنة. وقدمت حكومة الولايات المتحدة أيضا مساعدة من أجل إقامة وتنسيق أجهزة قضائية يمكن الثقة بها كما قدمت التدريب للشرطة والمدعين العامين والقضاة والمحققين في كل أنحاء العالم.

٤٠ - **السيدة مارتينيس** (إكوادور): قالت إن وفد بلدها يشارك في الآراء التي أعربت عنها المكسيك باسم مجموعة ريو. وأضافت أن الرئيس الإكوادوري طرح في حزيران/يونيه ١٩٩٩ خطة وطنية لمنع المخدرات ترمي إلى تنشيط الإطار القانوني القائم، وزيادة المساعدة التقنية والمالية على الصعيدين الوطني والدولي إلى حدها الأقصى، والتصدي لكل من إساءة استعمال المخدرات والإتجار بالمخدرات مع التأكيد على المنع والتأهيل. وأشارت إلى أن إكوادور وإن تكن قد انتقلت بنجاح إلى زراعة المحاصيل البديلة، فهي تود أن تشجع على إنتاج محاصيل تصديرية مشروعة أخرى، وتلك عملية تساعد على تنفيذها السياسات التجارية الدولية.

٤١ - ومضت قائلة إن إكوادور أيدت في اجتماع منظمة الدول الأمريكية الذي انعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبادرة طرحتها كندا اعتبرت الفرد المنطلق المرجعي لوضع السياسات وتناولت مسألة المخدرات من منظور قائم على الأمن البشري. وتمشيا مع سائر المبادرات التي تسعى إلى تعزيز الديمقراطية ونوعية الحياة، تضع وجهة النظر تلك مسؤولية مكافحة المخدرات على عاتق جميع قطاعات التنمية الاجتماعية لا على عاتق سلطات مكافحة المخدرات وحدها.

٤٢ - وبينت أن حل مشكلة إساءة استعمال المخدرات يتوقف إلى حد كبير على خفض الطلب. ومن الجدير بالملاحظة أن الشباب الإكوادوري الذين شاركوا في منتدى الشباب العالمي الذي انعقد في البرتغال في عام ١٩٩٩ تعهدوا بالنضال من أجل إيجاد مجتمع خال من المخدرات والحكومة الإكوادورية مستعدة بدعمهم للوفاء بالتزامها بتوعية السكان بشأن أخطار المخدرات.

٤٣ - **السيد كولييف** (أذربيجان): قال إن حكومته تتخذ التدابير لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والإتجار بالمخدرات وذلك وفقا للالتزامات التي اضطلعت بها في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، انضمت أذربيجان إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ والاتفاقية المتعلقة بالمؤثرات العقلية لعام ١٩٧١. كما أنها أصبحت طرفا في اتفاقيات المكافحة الدولية للمخدرات الثلاث جميعا وأدمجت تلك الاتفاقيات في نظامها القانوني. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل لجنة الدولة الأذربيجانية لمكافحة المخدرات تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات بالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وغيره من المنظمات الدولية.

٤٤ - وفي عام ١٩٩٩، سجلت ٥٠٠ ٢ جريمة تتصل بالمخدرات، أي ضعف عددها في عام ١٩٩٣؛ وازداد عدد هذه الجرائم المرتكبة من قبل جماعات إلى حوالي سبعة أضعافه، كما ازداد عدد الأشخاص الضالعين فيها. ومع هذا فإن جهود الحكومة أدت إلى خفض كل من عدد الجرائم المرتكبة وكمية المخدرات التي ضبطت في عام ١٩٩٨ بالمقارنة مع السنتين السابقتين لذلك العام. وبين أن في أذربيجان اليوم ٥٣ مستوصفا ومركزا لمعالجة المخدرات منتشرة في جميع أنحاء البلاد، وأن الهيئات الحكومية وغير الحكومية على السواء تواصل جهودها في سبيل القضاء على استعمال المخدرات، ولا سيما بين الشباب.

٤٥ - ومضى قائلا إن أذربيجان، من حيث أنها تقع في ملتقى أوروبا وآسيا، تعتبر طريقا جذابا لعمليات كبرى من عمليات نقل المخدرات، وتلك حالة يزيد من تفاقمها الاحتلال الأرمني. وفي منطقة القفقاس أماكن تقع خارج حكم القانون وخارج نطاق عمل آليات الرصد الوطنية والدولية، منها قطعة طولها ١٣٢ كيلومترا من الحدود الواقعة بين أذربيجان وإيران تتيح مجالا مفتوحا لشحنات المخدرات وزراعة المخدرات. ومع هذا فإن أذربيجان تدعو بلدان العالم إلى احترام أحكام اتفاق باكو بشأن التعاون الإقليمي لمكافحة زراعة المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها وإنتاجها والإتجار بها وتوزيعها واستهلاكها بصورة غير مشروعة، وهو اتفاق يؤكد على الآثار السلبية لانتهاك السلامة الإقليمية لمنع الإتجار غير المشروع بالمخدرات.

٤٦ - وواصل كلامه قائلا إن التعاون قد أقيم بين وكالات إنفاذ القوانين في أذربيجان وجورجيا، وأن الاستراتيجية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لمنطقة منظمة التعاون الاقتصادي جديرة بالملاحظة أيضا. وأضاف أنه ألقي القبض في السنوات الأخيرة في أذربيجان على عدد كبير من المواطنين الأجانب الضالعين في تجارة المخدرات. وهناك عدد متزايد من الجماعات الإجرامية المنظمة التي تعمل مع جماعات مماثلة في دول آسيا الوسطى وغيرها من الدول المستقلة حديثا وفي دول الشرق الأوسط وتستخدم تقنيات جديدة ومتطورة للإتجار بالمخدرات. وتحتاج وكالات إنفاذ القوانين في أذربيجان لمواجهة ذلك التهديد إلى معدات خاصة وبرامج لتدريب الموظفين.

٤٧ - وذكر أن بلده يؤيد اتباع نهج كلي إزاء مشكلة المخدرات، وشدد على ضرورة مواصلة البرنامج الذي تشترك في رعايته الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والذي يرمي إلى تقليص الإتجار غير المشروع بالمخدرات في أذربيجان عن طريق تعزيز أنشطة إنفاذ القوانين ورصد إساءة استعمال المخدرات. وأشار إلى أن لذلك البرنامج ميزانية قدرها ٠٠٠ ٨٦٣ دولار، وهو مبلغ لا يكفي لتغطية التكاليف. وتحتاج أذربيجان للنجاح في تنفيذ خطتها الوطنية إلى مساعدات أخرى من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن غيره من الهيئات الدولية والبلدان المانحة. وبالنظر إلى الصراع الناشب في المنطقة، فإنه يجب التأكيد على البرامج الإقليمية والوطنية على السواء، كما أن اتباع نهج منسق تجاه التعاون الدولي أمر أساسي.

٤٨ - **السيد ماتوشيفسكي** (بولندا): قال إن حكومته تؤيد البيان الذي أدلت به فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بكلا البندين قيد النظر. وبالنظر إلى التصعيد الخطر للجريمة المنظمة الدولية، وزيادة تفاقمها بسبب العولمة، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعبئ موارد جديدة وأن يعيد النظر في استراتيجياته. والتقدم الكبير الذي أحرز في إعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تطور مشجع يبشر بالخير لعالمية تلك الاتفاقية في المستقبل. وأعلن أن بولندا تتفق مع الأمين العام في أن ذلك الصك يجب أن يمنح أعلى درجات الأولوية، وهي ترحب بإعداد البروتوكولات الرامية إلى المساعدة في تنفيذه. وحكومته تحث اللجنة المخصصة لإعداد الاتفاقية على إنجاز عملها، وبخاصة فيما يتعلق بالإتجار بالأشخاص، ولا سيما منهم النساء والأطفال والمهاجرون، وبصنع الأسلحة النارية والإتجار بها بصورة غير مشروعة.

٤٩ - ومضى قائلا إنه بالرغم من وجوب بذل كل جهد لإنجاز تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠٠، فإنه ينبغي لها، إذا أريد بها أن تكون أداة فعالة، أن تتضمن أحكاما كافية بشأن التعاون بين الدول. ورأى أن تعريف الجريمة المنظمة يجب أن يحدد أركانها لا أن يورد أمثلة عليها بالنظر إلى أن تلك الأمثلة قد لا تشمل ما يستجد من تلك الجرائم. وقال إن حكومته تعتقد أن مسائل تسليم المجرمين، وإنفاذ القوانين، وتبادل المساعدة القانونية، ونقل الإجراءات الجنائية يمكن أن تحل بنجاح في عام ٢٠٠٠، وذلك في وقت يمكن من الوفاء بالموعد المحدد. وأضاف أن فتح باب توقيع الاتفاقية في عام الألفية سيكون دليلا على تصميم المجتمع الدولي على وقف انتشار الجريمة المنظمة.

٥٠ - وأشار إلى أن بولندا هي التي بدأت العمل في وضع اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، كما أنها نظمت فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية الذي يجتمع في الفترات التي تتخلل الدورات والذي زود عملية إعداد الاتفاقية بقوة دافعة جديدة. وأعلن أن الحكومة شديدة الرغبة في استضافة مؤتمر رفيع المستوى في وارسو لتوقيع الاتفاقية وبروتوكولاتها، الأمر الذي سيكون تكليلا مناسبا لسنوات عدة من الجهود الكثيفة.

٥١ - واستدرك قائلا إن واقع أن حالة المخدرات بقيت مستقرة في السنوات الأخيرة لا ينبغي أن يكون مدعاة للرضا عن الذات. وقد كان للإجراءات التي اضطلعت بها الحكومة البولندية بعض النتائج المشجعة وإن كانت محدودة. وبولندا تنفذ برنامجا لاستبدال المحاصيل يُحِل محل خشخاش الأفيون ضربا لا يحتوي على المورفين يسمى "برزيمكو". وقد أخذ المعروض محليا من خلاصة قش الخشخاش يتلاشى، وهذا تطور له أهميته بالنظر

إلى ضخامة عدد مجموعة مسيئي استعمال المخدرات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحقنون ذلك المخدر في أوردتهم. وبين أن ذلك البرنامج يمول من مصادر محلية.

٥٢ - وواصل كلامه قائلا إن شرطة بولندا وسلطاتها الجمركية تعمل منذ عدة سنوات مع نظائرها في سائر الدول الأوروبية من أجل وقف إنتاج الأمفيتامينات المعدة في معظمها لألمانيا وإسكندنافيا. وفي عام ١٩٩٨، اكتشفت عدة مختبرات سرية لصنع الأمفيتامينات وضبطت كيلوغرامات عديدة من الأمفيتامينات. ولكن المؤسف أن الأمفيتامينات أخذت تصبح متاحة في السوق المحلية وأخذ المدمنون يستعملونها بدلا من خلاصات قش الخشخاش. وهناك أيضا ما يدل على تداول الهيروين والكوكايين في بولندا، وهو أمر يثير القلق الشديد. وقال إن الأمر لا يقتصر على وجوب وقف دخول المخدرات إلى بولندا بل يتجاوز ذلك إلى وجوب عدم استعمال الأراضي البولندية كسبيل لتوريدها من آسيا إلى أوروبا الغربية. كذلك تم في مطارات ومرافئ بولندا اعتراض سبيل شحنات من الكوكايين آتية في معظمها من أمريكا الجنوبية. وذكر أن السلطات البولندية تتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، والمنظمة الجمركية العالمية، ونظائرها في البلدان المجاورة.

٥٣ - وقال إنه ينبغي النظر الجدي في خطة تمويل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. إذ لا يتوقع أن تكفي التبرعات الواردة من الدول الأعضاء لتغطية تكاليف المهام الجديدة المراد القيام بها، ولا سيما منها إنشاء مركز منع الجريمة الدولية في فيينا، بل ينبغي تخصيص الموارد المالية من الميزانية العادية. والواقع أن تلك حالة أدى فيها تقلقل الوضع المالي إلى الإضرار بتنفيذ البرامج. وأضاف أن بولندا تود أن تعلن أنها بعد أن تبرعت بمبلغ ٠٠٠ ١٠ دولار لصندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أصبحت الآن بلدا مانحا لذلك البرنامج.

٥٤ - وبين أن حكومته، من حيث أنها تؤيد الآراء الواردة في التقرير الصادر مؤخرا عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، اعتمدت تشريعات جديدة ذات صلة وهي آخذة في تنفيذها. وحكومته تثني على الهيئة لإشرافها على صنع وتجارة المخدرات والمؤثرات العقلية المشروعة، التي تشكل أداة مفيدة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات. وذكر أن التعاون الوثيق بين الوكالات الوطنية لإنفاذ القوانين والمؤسسات القضائية هو أمر له أهمية أساسية من غير شك، كما أن البرامج الإقليمية في أوروبا الوسطى ساعدت هي أيضا المؤسسات الوطنية مساعدة كبيرة في مكافحة الإتجار بالمخدرات. واختتم كلامه بقوله إنه ينبغي للمكاتب الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن تستخدم طاقات البلدان المضيفة بالقدر الممكن وأن تتعاون مع البلدان المضيفة في أية أنشطة تضطلع بها.

٥٥ - **السيد السديري** (المملكة العربية السعودية): قال إن وفد بلده يرحب بتقرير الأمين العام (A/54/186) والإيضاحات التي قدمها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وإن حكومته تقدر كل التقدير العمل الذي يضطلع به البرنامج. وأضاف أن المملكة العربية السعودية تشاطر المجتمع الدولي قلقه تجاه المشكلة المتنامية البالغة التعقيد التي يمثلها الإتجار بالمخدرات. ومن الضروري أن تبذل كل دولة جهدا لمكافحة هذا الإتجار غير المشروع الذي هو آفة العصر بكل ما في هذه الكلمة من معنى. كما أن من الضروري اتخاذ تدابير عملية لتعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

٥٦ - ومضى قائلا إن حكومته تشاطر المجتمع الدولي كذلك قلقه تجاه مسألة غسل الأموال وكون أن ما يجعله ممكنا هو ضعف الرقابة المالية في بعض البلدان. وأضاف أنه يجب زيادة مراقبة تحركات المبالغ المالية الكبيرة التي لا تعرف مصادرها الأصلية على وجه التحديد. كما أن مضاعفة التعاون في مجال العدالة الجنائية الدولية ضروري لمواجهة التهديدات التي يُعرَّض عدد من المشاكل بها أمن الدول واستقرارها للخطر، ومن بينها الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومن الضروري أيضا التوسع في تبادل المعلومات لكشف تلك الأنشطة. وأعلن أن المجتمع الدولي كله مسؤول بالتساوي عن مكافحة المخدرات، وتفعيل التعاون الإقليمي يعود بأكبر الفائدة في هذا الخصوص. واختتم كلامه بقوله إن حكومته تعارض تمام المعارضة إقرار شرعية بعض المخدرات أو أي منها.

٥٧ - **السيد غارسيا غونساليس** (السلفادور): تكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا الوسطى - بنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس - فقال إن المجموعة ملتزمة بدعم النتائج التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية العشرون للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية لأنها تدرك أن الصلة بين الإنتاج والإتجار والاستهلاك هي العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل القضاء على مشكلة المخدرات، في حين أن مبدأ تقاسم المسؤولية واتباع نهج دولي موحد هما السلاحان الرئيسيان لمكافحتها.

٥٨ - ومضى قائلا إن النهج الدولي الموحد هو العامل الحاسم في الإسراع بالتقدم على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية ومستوى نصف الكرة الغربي لأنه يساعد على وضع إطار مؤسسي مشترك لتركيز الجهود وتعزيز توزيع واستخدام الموارد البشرية والمالية ذات العلاقة بالأمر. وعلى هذا فإن بلدان المجموعة وقعت اتفاقية أمريكا الوسطى لمكافحة غسل الأموال المرتبطة بالمخدرات ومعاهدة تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية لاستكمال جهودها الوطنية والجهود الدولية الأخرى في هذا الخصوص. كذلك نجد أن لجنة الأمن لأمريكا الوسطى تبذل جهودا جديرة بالتنويه لمتابعة الالتزامات التي تنطوي عليها عملية التكامل الإقليمي لمكافحة مشكلة المخدرات وما يرتبط بها من جرائم.

٥٩ - وأعلن أن المجموعة تؤيد أعمال برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، علما بأن البرنامج يشجع على بذل الجهود الدولية المتضافرة ضد إساءة استعمال المخدرات ويدعم توفير التدريب للموظفين المسؤولين عن مكافحة مشكلة المخدرات في بلدان المجموعة. وسيؤدي الاعتماد المقبل لخطة العمل لتنفيذ الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات إلى فتح مجال جديد للمناقشة والتعاون من جانب الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية كما سيؤدي إلى تمكينها من تبادل وجهات النظر بشأن خير الطرق لمكافحة مشكلة المخدرات ومتابعة تنفيذ الإعلان نفسه.

٦٠ - واستدرك قائلا إن الجهود الدولية تحتاج، مع ذلك، إلى دعم أكبر من جانب الجمهور لكي يتسنى للجمهور أن ينضم إلى محاربة المخدرات في جميع المؤسسات الاجتماعية التي تتكون فيها القيم مثل الكنائس والمدارس ونقابات العمال، وكذلك داخل هيئات التكامل الإقليمي ذات الصلة لكي يمكن جلب مبدأ المسؤولية المشتركة إلى أكثر المستويات محلية وشعبية. وبيَّن أن بلدان المجموعة ملتزمة بمضاعفة جهودها من أجل مكافحة مشكلة المخدرات وذلك عن طريق دعمها لاتخاذ مبادرات على جميع المستويات تحقيقا لتلك الغاية. واختتم كلامه بقوله إن نطاق مشكلة المخدرات في بلدان المجموعة هو أصغر بكثير مما هو عليه في المناطق الأخرى، ولكنها ستبقى ذات أولوية عالية بالنسبة إلى حكوماتها.

٦١ - **السيد آومينتادو** (الفلبين): قال إن وفد بلده يشارك في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا. وأضاف أن وفد بلده يتطلع إلى الإسراع في اعتماد مشروع الاتفاقية والبروتوكولات الإضافية لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وهو سيواصل العمل في سبيل تلك الغاية في اللجنة المخصصة. غير أن الدول النامية ستحتاج إلى التعاون التقني والخدمات الاستشارية لتحقيق أغراض الصكوك الدولية لمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر وبالأسلحة النارية.

٦٢ - ومضى قائلا إن البرامج العالمية لمركز منع الجريمة الدولية ذات أهمية حاسمة، كما أن الدراسات التي يزمع المركز إجراءها بشأن الجريمة الدولية ستكفل بدء جميع البلدان العمل على قدم المساواة وبفهم واضح للجريمة الدولية على الوجه الذي تتجلى به في مختلف البلدان والأقاليم. ثم إن بروتوكول رصد الفساد المزمع وضعه لن يفيد فقط في تحديد معدل حصول الفساد بل أيضا في تحديد فعالية التدابير المضادة، كما أنه سيمكن من إجراء تحليل مقارن لتلك التدابير.

٦٣ - وأثنى على المركز وعلى معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة لاضطلاعهما بالبرنامج العالمي لمكافحة الإتجار بالبشر، وأعرب عن أمله في أن يشارك فيه عدد أكبر من البلدان: ذلك أن مجرد ضخامة الظاهرة من حيث اندراجها في إطار الجريمة عبر الوطنية وما تنطوي عليه من انتهاكات حقوق الإنسان يتطلب اتخاذ إجراءات فورية متضافرة. وأعلن أن حكومة الفلبين تقدم دعمها الكامل للمشروع النموذجي الذي ينفذ في إقليمها من خلال التعاون بين الوكالات في مكافحة الإتجار بالبشر.

٦٤ - واستطرد قائلا إن أحد التحديات التي تواجه مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين هو التصدي لمنع الجريمة من منظور قائم على تعدد القطاعات والاختصاصات. وسيساعده في تلك المهمة الإطار النظري الواضح الوارد في تقرير الأمين العام (A/54/289). وتقوم استراتيجية الفلبين في مجال منع الجريمة على تعزيز مكافحة الجريمة بجهد متضافر تبذله جميع أجزاء جهاز العدالة والإنفاذ. وتترأس الاستراتيجية لجنة الشرطة الوطنية، وهي مسؤولة عن تقديم خطة وطنية سنوية لمنع الجريمة في سياق خطة كبرى للسلم والنظام لفترة خمس سنوات. وتشارك اللجنة أيضا في مختلف المؤتمرات والمنتديات الدولية التي تعقد بشأن منع الجريمة، كما أنها ستنظم استضافة حكومة الفلبين للمؤتمر العالمي الخامس لمؤسسة آسيا لمنع الجريمة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠.

٦٥ - وأشار إلى أن الأمم المتحدة والصلات الشبكية الأقاليمية تقوم بدور مفيد في تحسين المعايير والقواعد التي يستند إليها منع الجريمة والعدالة الجنائية الفعالين. كذلك حظيت لجنة الشرطة الوطنية بمساعدة خاصة من مؤسسة آسيا لمنع الجريمة ومن معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة. وترحب الفلبين بشكل خاص بتضمين برنامج مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين عقد حلقات عمل عن مشاركة المجتمعات المحلية في منع الجريمة ومشاركة المرأة في نظام العدالة الجنائية.

٦٦ - وبين أن العنف الموجه ضد المرأة يشغل مكانا بارزا في برنامج منع الجريمة الذي تضطلع به الفلبين، وأن وفد بلده اشترك خلال المؤتمر التاسع في تقديم قرار عن القضاء على العنف الموجه ضد المرأة. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، اعتمدت حكومة الفلبين خطة أمدها ٣٠ سنة لصالح المرأة، وهي تشكل الإطار الذي أخذت به الفلبين لتنفيذ منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥ الذي تمخض عنه المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وتمت

الموافقة في عام ١٩٩٥ على قانون ضد المضايقة الجنسية، أعقبه بعد ذلك بسنتين قانون ضد الاغتصاب لم يعد الاغتصاب بموجبه جريمة ضد العفاف بل جريمة عامة. وهذا القانون يعاقب أيضا على الاغتصاب في إطار الزواج، وذكر أن وكالات إنفاذ القوانين في الفلبين تعمل على تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المرأة والطفل: فقد أقيمت في مراكز الشرطة في كل أنحاء البلاد "مكاتب" خاصة للنساء والأطفال تشغلها في الأغلب شرطة نساء ولكن يشغلها أيضا شرطة رجال. ويوفر تدريب للتوعية بقضايا الجنسين فضلا عن دورة قصيرة في التحقيق في الحالات التي تتعلق بالنساء والأطفال.

٦٧ - وذكر أن المهاجرين الفلبينيين من النساء والأطفال معرضون بشكل خاص للاستغلال والتمييز. ولهذا فإن الحكومة تتخذ تدابير مشددة ضد حشد الأشخاص بصورة غير قانونية في الفلبين. وأشار إلى أن الإتجار غير المشروع بالبشر أخذ يصبح منظما بشكل متزايد. وقال إن الحكومة يساورها القلق أيضا من خطط استجلاب العرائس بواسطة البريد، وكذلك من تبني الأطفال الفلبينيين بصورة غير قانونية من قبل الأجانب، وقد سنت تشريعات مناهضة لكل هذه الممارسات. هذا وإن إداراتها المختلفة فضلا عن الإدارة الفلبينية للعمالة الخارجية ناشطة في مكافحة حشد الأشخاص بصورة غير قانونية. وبدأت الفلبين أيضا إقامة آليات تعاون ثنائي وإقليمي لحماية عمالها المهاجرين.

٦٨ - ودعا إلى عقد اتفاقات ثنائية ودون إقليمية وإقليمية ومتعددة الأطراف لمكافحة الإتجار بالنساء والفتيات لأغراض البغاء وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي التجاري، وكذلك لأغراض الزيجات القسرية والسخرة. وفي هذا الصدد، يجب على جميع البلدان، وبخاصة البلدان المستقبلة، أن تصبح أطرافا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم.

٦٩ - **السيد أبو الغيط** (مصر): قال إن وفد بلده يؤكد دعمه لجهود برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وأضاف أن المجتمع الدولي يدرك التهديد المتزايد الذي تشكله الجريمة المنظمة كما يدرك أهمية زيادة التعاون الدولي لمكافحة ذلك التهديد. وبين أن العدالة الجنائية عنصر هام في مجال منع الجريمة. وبالنظر إلى مشروع القرار الذي طرحه الاتحاد الأوروبي والذي يدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام، قال إنه يود أن يؤكد أن لكل دولة الحق السيادي في صياغة نظامها القانوني بما يوافق ويحفظ النظام القيمي لمجتمعها وأمن وسلامة مواطنيها. ووفد بلده يأسف لطرح هذه المسألة مجددا بالرغم من العلم بعدم وجود توافق في الآراء بشأنها. وذكر أنه على اقتناع بأن الاتحاد الأوروبي يحرص كحرص بلده على وجوب الحفاظ على توافق الآراء في المجتمع الدولي. واختتم كلامه بقوله إن مشروع القرار هذا يثير تساؤلات عن مدى استعداد الاتحاد الأوروبي لفهم وقبول نظم قيمية تختلف عن النظام القيمي الأوروبي، وأنه يتمنى أن تراجع دول الاتحاد الأوروبي أنفسها في هذا الشأن.

٧٠ - **الآنسة دورانت** (جامايكا): تكلمت باسم الجماعة الكاريبية، فقالت إن الاتجار بالمخدرات ظاهرة عالمية لا يمكن أن تعالج بنجاح إلا من خلال التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، قالت إن النتائج التي تمخضت عنها الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة - ولا سيما منها الإعلان السياسي والإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات - تشكل الأساس لإطار شامل متعدد الأطراف للتصدي لمشكلة المخدرات الدولية.

٧١ - ومضت قائلة إن بلدان الجماعة الكاريبية تجد نفسها واقعة بين مراكز عرض المخدرات ومراكز الطلب على المخدرات، ولهذا فإنها ترحب بالنهج المتوازن القائم على التعزيز المتبادل لخفض الطلب والعرض الذي يدعو إلى اتباعه الأمين العام في تقريره (A/54/186). وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ساعد على وضع استراتيجية شاملة ومجموعة من البرامج لبلدان الجماعة الكاريبية بغية خفض كل من عرض المخدرات والطلب على المخدرات في تلك المنطقة. وستستمر الحاجة قائمة إلى مساعدات ذلك البرنامج إذا أريد للأهداف الواردة في الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية أن تتحقق في منطقة البحر الكاريبي.

٧٢ - وواصلت كلامها قائلة إن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات يحتاج إلى موارد بشرية ومالية للاستمرار في عمله، وإن مهامه ومسؤوليته توسعت في أعقاب الدورة الاستثنائية العشرين. ومجموعة بلدان الجماعة الكاريبية تحث المجتمع الدولي على اعتبار برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ذا أهمية مركزية بالنسبة إلى مكافحة المخدرات في جميع أنحاء العالم كما تحثه على كفالة تزويده بالموارد اللازمة. ويقول المدير التنفيذي للبرنامج إن البلدان التي تعرف النطاق الحقيقي لمشكلة المخدرات فيها لا تتجاوز نسبتها ١٠ في المائة، ولهذا فهي لا تستطيع أن تصمم أنجع التدابير المضادة. وعلى هذا ينبغي أن يتمكن البرنامج من أن يشاطر الحكومات ما لديه من خبرة وبائية وأن يجمع بيانات أدق عن إساءة استعمال المخدرات. وفي هذا الصدد، يجدر بقاعدة البيانات المشتركة المنشأة من قبل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمنظمة الجمركية العالمية أن تثبت فائدتها بالنسبة إلى ضباط إنفاذ القوانين في العالم كله.

٧٣ - وتطرقت إلى خطة العمل لتنفيذ الإعلان المتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات فقالت إنها تتيح نهجا شاملا تجاه خفض الطلب، وتجسد الالتزامات المضطلع بها في الدورة الاستثنائية العشرين، وتشجع على تكوين روابط مع مجالات أخرى مثل الصحة والتعليم والسكن وإنفاذ القوانين ومنع الجريمة. وأضافت أن بلدان الجماعة الكاريبية تؤيد ذلك النهج، إيمانا منها بأن الإتجار بالمخدرات لا يمكن معالجته بصورة منعزلة.

٧٤ - وقالت إن هناك مجموعة أخرى من الروابط تشتمل على المخدرات، والجريمة المرتبطة بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة الصغيرة وذخيرتها، وغسل الأموال، والفساد، وهي كلها لا تزال تشكل تحديات جدية للمجتمعات الهشة في منطقة البحر الكاريبي. وبلدان الجماعة الكاريبية تحث البلدان الضالعة في إنتاج وتصدير الأسلحة الصغيرة أن ترصد هذه الصادرات بعناية بغية خفض معدلات تهريب الأسلحة النارية. وتشعر بلدان الجماعة الكاريبية بالجزع إذ تجد نفسها تواجه جرائم متطورة تنفذ بالحواسيب والأسلحة، وهي تعتقد أن الضرورة تقتضي الأخذ بنهج متعدد الأطراف تجاه مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

٧٥ - وتكلمت عن خطة عمل بربادوس لعام ١٩٩٦، فقالت إنها أدت إلى توليد عدد ملحوظ من البرامج والمشاريع في مجالات المنع، والمعالجة، وخفض الطلب، والتعاون البحري، وإنفاذ القوانين، مع التأكيد بصفة خاصة على غسل الأموال وغيره من الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالمخدرات. وفي إطار الخطة، تقدم المساعدة أيضا إلى الدول في تنفيذ المعاهدات المتعلقة بمكافحة المخدرات. وشكرت برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، والبلدان المانحة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية على ما قدمته جميعا من دعم تقني ومالي لتلك البرامج.

٧٦ - وواصلت كلامها قائلة إن الجرائم المرتبطة بالمخدرات تثير شواغل كبرى تتعلق بالأمن في منطقة هشة مثل منطقة البحر الكاريبي. ولهذا فإن الجماعة الكاريبية سعت إلى تنفيذ برامج إقليمية لإنفاذ مكافحة المخدرات عن طريق إنشائها، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فرقة عمل حكومية دولية معنية بالمخدرات. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، عقد اجتماع مشترك بين فرقة العمل وبين الوزراء المسؤولين عن الأمن الوطني بغية استعراض برامج المخدرات في المنطقة. وقد أبرز الاجتماع التعاون الإقليمي بشأن خفض العرض. كما أنه نظر أيضا في برامج جديدة وضعت في إطار خطة بربادوس تتعلق بالمرأة والمخدرات، والإصلاح القانوني والمؤسسي لنظام السجون، والاتصالات والدعوة في مجال مكافحة المخدرات على الصعيد الإقليمي، والمجالس والاستراتيجيات الوطنية في مجال مكافحة المخدرات.

٧٧ - وسلطت الضوء على التعاون بين الجماعة الكاريبية والولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة المخدرات في إطار خطة عمل بشأن مسائل العدالة والأمن وقعت في بربادوس في عام ١٩٩٧. وقد اجتمعت اللجنة المشتركة التي أنشئت بموجب هذا الترتيب في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في واشنطن ودعت إلى وضع صيغ رسمية لاستراتيجيات خفض الطلب والعرض. غير أنها اعترفت بإحراز تقدم ملحوظ في مجالات التعاون في إنفاذ القوانين، ومكافحة غسل الأموال، وتبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين، وحماية العدالة، وتعزيز نظم العدالة الجنائية وقوات الأمن.

٧٨ - وأعلنت أن بلدان الجماعة الكاريبية ملتزمة بالتكفل بألا تُكتسح بالإتجار بالمخدرات والعلل الاجتماعية المرتبطة به، وهي ستواصل مكافحته باتباع نهج كلي متعدد الجوانب تجاه التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تولد الطلب على المخدرات وعرض المخدرات في آن معا. وهذا النهج يتطلب التعاون مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف وفيما بينها.

٧٩ - **السيد أونوفو** (نيجيريا): قال إن المخدرات غير المشروعة تشكل خطرا عالميا يتعدى كل الحدود ويؤثر في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ولذلك فإن مكافحة هذا الخطر تتطلب جهدا متضافرا وعالميا وخاليا من التحزب.وأضاف أن أحد العوامل المقيدة لمكافحة الاتجار بالمخدرات هو الافتقار إلى المعلومات، وذلك بالرغم من أن معظم البلدان مستعدة للعمل سوية. ويجب تمكين البلدان الحائزة لمعلومات من إشراك غيرها فيها؛ علما بأن المعلومات المتعلقة بظهور اتجاهات لم تكن معروفة في السابق في إنتاج المخدرات وتوزيعها وممارسات استهلاكها تتسم بأهمية خاصة، شأنها في ذلك كشأن المعلومات المتعلقة بالأساليب الجديدة في غسل الأموال.

٨٠ - ومضى قائلا إن نيجيريا تساعد على دعم وتعزيز تبادل المعلومات من خلال صندوق المخدرات التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما أن وكالتها الوطنية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات، التي أصبح عمرها الآن ١٠ سنوات، أثبتت فعاليتها في مكافحة خطر المخدرات: فهي قد وضعت استراتيجيات بعيدة المدى لخفض الطلب على المخدرات وخفض عرضها، كما اتخذت تدابير إدارية وتقنية لوقف أنشطة مجرمي المخدرات على امتداد الطرق المحلية والدولية التي يسلكونها.

٨١ - وتطرق إلى الاستراتيجيات المستخدمة، فقال إنها تشمل، بالإضافة إلى أدوات الفحص والتحقيق المتطورة، نشر صور وأسماء المجرمين على سبيل الردع، والاضطلاع بحملات لتوعية الجمهور، والتثقيف في

مجال إساءة استعمال المخدرات، وإسداء المشورة والإرشاد. وقد كان برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات حليفا ناشطا في إعداد الخطة الوطنية النيجيرية الكبرى لمكافحة المخدرات، كما ساعد في رعاية مشروع للتقييم السريع للحالات تبنى على أساسه الاستراتيجيات المناسبة لمكافحة المخدرات. وقال إن أية مساعدات أخرى ستكون محل ترحاب، وأثنى على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لما يبديانه من اهتمام في هذا الخصوص.

٨٢ - وواصل كلامه قائلا إن الوكالة الوطنية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات قد نجحت خلال السنوات العشر من وجودها في ضبط مئات الأطنان من المخدرات واستصدار أحكام بتجريم ما يقرب من ٠٠٠ ٥ شخص مشتبه فيه. وبين أن معدل النجاح مرتفع إلى حد يكفي لجعل المتجرين يفقدون توازنهم ويتجنبون المرافئ النيجيرية. وإدراكا من نيجيريا للطبيعة العالمية لمشكلة المخدرات، فإنها وقعت مذكرات تفاهم مع البلدان الأخرى، ولا سيما منها البلدان المستهلكة، بشأن تبادل المعلومات وغير ذلك من التدابير اللازمة. وقد كشفت الوكالة الوطنية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات شتى الأساليب الغريبة في إخفاء المخدرات، واستدلت على مسالك اتجار معقدة، كما استحدثت تدابير مضادة. ويمكن إشراك البلدان التي يحتمل أن تتأثر في كل تلك المعلومات.

٨٣ - وتطرق إلى الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فقال إنها تشكل تهديدا جديا آخر للمجتمع الدولي، وهي تعرض للخطر اقتصادات الدول وأمنها بما تمارسه من غسل الأموال، والاحتيال المالي، والاتجار بالأسلحة الصغيرة، والرشوة، وتهريب المهاجرين، وما إلى ذلك. وأضاف أن قرار الجمعية العامة ١١١/٥٣ بشأن إعداد اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. ويدل العدد الكبير من الدول التي تحضر جلسات اللجنة المخصصة التي أنشئت لهذا الغرض على وجود تأييد واسع النطاق لاتفاقية من هذا القبيل.

٨٤ - واستطرد قائلا إن نيجيريا، كدلالة على التزامها تجاه المجتمع الدولي في ميدان منع الجريمة والقضاء على الاحتيال، استضافت في آذار/مارس ١٩٩٩ اجتماعا ثانيا لغرب أفريقيا بشأن الاحتيال. كما أن الحكومة الديمقراطية الحالية تزمع أن تستضيف، في المستقبل غير البعيد، مؤتمرا دوليا لمكافحة الفساد والاحتيال. وقد سنت الحكومة أيضا تشريعات فعالة لمكافحة غسل الأموال كما قدمت مشروع قانون ضد الرشوة إلى الجمعية الوطنية. والمأمول أن يصبح مشروع القانون هذا قانونا يقيم إطارا مؤسسيا فعالا يناهض الفساد ويقوم بدور العامل الحفاز في إيجاد مناخ مؤات للاستثمار في نيجيريا.

٨٥ - وتناول مسألة الاتجار بالبشر، وهو يشكل جريمة عبر وطنية أخرى، فقال إنه أصبح محل قلق في نيجيريا، وإن الحكومة أخذت تستطلع الطرق الكفيلة بالقضاء على الهجرة غير الشرعية، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال. والواقع أن ضباط إنفاذ القوانين النيجيريين قد قوضوا الكثير من الاتحادات الإجرامية ذات العلاقة. وبين أن تعزيز الأجهزة الأفريقية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية يتطلب مقدارا كبيرا من الموارد؛ غير أن الحالة المالية للمعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين التابع للأمم المتحدة لا تزال كالحة، وهي تؤثر في الخدمات التي يمكن أن يقدمها المعهد إلى أعضائه. ودعا جميع الأعضاء، لا بل أيا من غير الأعضاء، الذين يودون مساعدة المعهد، ومن خلاله مساعدة أفريقيا، إلى أن يسهموا بالتبرعات اللازمة. وقال أخيرا إن ثمة حاجة إلى جهد عالمي لتعزيز قدرة جميع هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المنتسبة إليها على مكافحة المخدرات والجريمة وتخليص البلدان الأعضاء من آثارها الضارة.

٨٦ - **السيد الحميميدي** (العراق): قال إن العراق عبر عن رغبته الجادة في التعاون مع الهيئات الدولية المسؤولة عن مكافحة المخدرات وأصبح طرفا في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وأدمج أحكامها في تشريعاته الوطنية. وكان من نتيجة الجهود الدائبة التي بذلها العراق في سبيل مكافحة المخدرات أنه أصبح اليوم واحدا من البلدان القليلة في العالم الخالية من إنتاج المخدرات والاتجار بها وتعاطيها. غير أنه حدثت بعض المخالفات للقانون في المنطقة الشمالية التي لا تخضع حاليا لسلطة الحكومة المركزية: فقد زرعت بعض أنحاء الشمال بالكوكايين، كما أن الحالة السائدة هناك تساعد على تهريب المخدرات.

٨٧ - ومضى قائلا إن العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق منذ أكثر من تسع سنوات قد ألحقت أضرارا كبيرة ببرنامجه لمكافحة المخدرات. ذلك أن حرمان العراق من موارده المالية جعله غير قادر على المشاركة في المؤتمرات الدولية والإقليمية أو على مواصلة التعرف على ما يستجد من تطورات في هذا الميدان. كما أنه حرم من الحصول على المعدات التقنية المتطورة، أو استقدام الخبرات الفنية الدولية، أو الاستفادة من البرامج التدريبية خارج البلاد. ومع هذا، فإن العراق سيمضي في تعاونه مع المجتمع الدولي لتحقيق الهدف المنشود، ألا وهو القضاء كليا على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

- - - - -